

الوطن Economy الاقتصادي

«الاقتصاد» تضبط «108» مخالفات

قامت وزارة التجارة والصناعة خلال شهر أكتوبر 2018 بحملات تفتيشية مكثفة لرقابة مدى تقييد الموردين (الحل التجاري) بالتزاماتهم المتخصص بالقران رقم (8) لسنة 2008 بشأن حماية المستهلك وأسفرت الحملات التفتيشية عن ضبط (108) مخالقات مختلفة تتوزع بين عمل عرض ترويجي بدون الحصول على الترخيص اللازم من الإدارة المختصة، وعدم الإعلان عن الأسعار، ومنتجات منتهية صلاحيتها، وبيع السلع أو الإعلان عنها أو عرضها بأسلوب يحثوي على بيانات كاذبة أو خادعة، وتفاخي ضمن أعلى من الثمن الذي تم إعلان عنه، وعدم استخدام اللغة العربية في البيانات والإعلانات المتعلقة بالسلعة، وعدم الالتزام بأسعار المنشرة الجورية للخضراوات والفواكه.

«80.2%» من الشركات تمتلك سيولة تغنيها عن الاقتراض.. «التضخيم»:

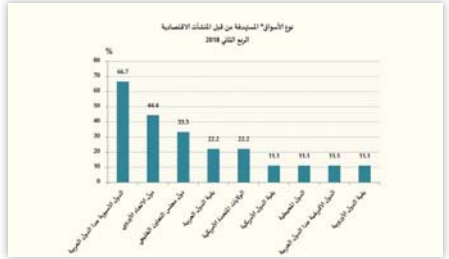
ارتفاع مؤشر ثقة الأعمال في قطر



كتب - محمد صمدان

ارتفع مؤشر الثقة العام لثقة مجتمع الأعمال في دولة قطر الصادر عن جهاز التخطيط والإحصاء خلال الربع الثاني من العام 2018 وبلغت قيمة المؤشر (23.1) نقطة في الربع الثاني مقارنة مع مستوى (22.1) نقطة في الربع الأول من العام الجاري وبحسب جهاز التخطيط والإحصاء فإن ارتفاع المؤشر العام لثقة مجتمع الأعمال يدل على قوة ومثانة الاقتصاد القطري في مواجهة الحصار الجائر وغير القانوني على دولة قطر وبريا وجويا من بعض الدول الخليجية منذ يونيو 2017، حيث تمكنت القيادة الحكيمة والرشيدة من استغلال الحصار لتحقيق منفعة طويلة الأمد لقطر، التي تشهد تنوعا اقتصاديا ونهضة صناعية غير مسبوقة بالاستناد إلى تنوع الاقتصاد وتشجيع الاستثمار والتركيز على مشاريع الأمن الغذائي سعيا لتحقيق الاكتفاء الذاتي. واعتمدت منهجية بناء مؤشر ثقة الأعمال على المنهج الدولية، بينما يستند المؤشر في قياسية على 6 أسئلة يتخبر منها مؤشران فرعيان هما (مؤشر الوضع الحالي ومؤشر الوضع المستقبلي) وتمحوحر الاسئلة الستة التي يتكون منها المؤشران الفرعيان حول (حجم الإنتاج، وحجم المخزون من المنتجات النهائية، وأسعار المنتجات النهائية من السلع / أسعار الخدمات، وحجم الأعمال/ حجم المبيعات/ أوضاع الشراء، وحجم العمالة، ومعدلات التوظيف).

جميع الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة.. متفائلة



بمشاركة أكثر من «150» رائد أعمال

ورشة حول منصة

QNB-Simplify للتجارة الإلكترونية



QNB يعزز حلول الدفع الإلكتروني

تظن QNB أكبر مؤسسة مالية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، مؤخرا بفندق ويستمن الدوحة ورشة تعريفية حول منصة QNB-Simplify للتجارة الإلكترونية بمشاركة أكثر من 150 رائدا أعمال وشركة صغيرة ومتوسطة في قطر. وباتى هذا الحدث، الذي تم تنظيمه بالتعاون مع ماستر كاردا، الشركة العالمية الرائدة في مجال تكنولوجيا حلول الدفع والشريك التكنولوجي لـ QNB-Simplify، في إطار حرص البنك على التعريف بهذه المنصة التي تم تطويرها في أوروبا وإطلاقها في وقت سابق من هذا العام بالتعاون مع وزارة الاتصالات بما يعزز التحول الرقمي والتعزيز في ريادة الأعمال والابتكار في جميع القطاعات ويدعم الجهود القائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وفقا لرؤية قطر الوطنية 2030. وقد تضمنت الورشة التعريفية عرضا حيا كما استعرضت التجارب الناجحة ولعملاء المشاركين من رواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال استخدام هذه المنصة الأولى من نوعها في قطر. كما مثلت مناسبة هامة لتعريف المشاركين على مزايا هذه المنصة بفضل ما تتميز به من بساطة وسرعة وأمان في إنجاز عمليات الدفع الإلكتروني بتكلفة منخفضة دون الحاجة إلى معرفة تقنية أو توفر بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات بما يتواءم مع احتياجات رواد الأعمال في قطر لتسخير التقنيات الحديثة لأجل تقديم منتجات وخدمات مبتكرة تساهم في تعزيز الاقتصاد الرقمي الوطني. وتتواجد مجموعة QNB حاليا في أكثر من 31 بلدا واثلاث قارات حول العالم، حيث تقدم أحدث الخدمات المصرفية لعملائها. ويعمل في المجموعة ما يزيد عن 29,000 موظف في أكثر من 1,200 فرع ومكتب تمثيلي، بالإضافة إلى شبكة واسعة من أجهزة الصراف الآلي تزيد عن 4,300 جهاز.

قطاعات الغاز والكهرباء الخدمات الأكثر تفاعلا بالأوضاع الاقتصادية

«47.1%» من المنشآت لديها خطط مستقبلية لزيادة إنتاجها

في أصول الأعمال مثل (المخازن، المصانع، الآلات والركبات) بالإضافة إلى وجود خطط لدى بعض المنشآت الأخرى تتمثل في إضافة نشاط جديد أو تطوير التسيويق. أما بالنسبة للمنشآت التي ليس لديها خطط لتوسعة الطاقة الإنتاجية لأعمالها بحسب النتائج في الربع الثاني فقد بلغت 52.9% من المنشآت، وفيما يخص النفاد إلى الأسواق، فإن نحو 98.7% من المنشآت الاقتصادية تستهدف السوق الداخلي، وما نسبته 1.1% من المنشآت تستهدف السوقين الداخلي والخارجي معا، وما نسبته 0.1% من المنشآت تستهدف السوق الخارجي فقط.

| نوع المنشآت المستقبلية | عدد منشآت | النسبة من إجمالي عدد المنشآت التي لديها خطة توسعة مستقبلية |
|---|-----------|--|
| توسعة القدرات الحالية التي تزول في أعمال المنشأة | 195 | 57.5% |
| افتتاح مشروع جديدة في قطاعات التصنيع | 122 | 36.8% |
| الاستثمار في أصول الأعمال مثل (المصانع، والمخازن، والآلات والركبات) | 40 | 11.8% |
| أخرى | 9 | 2.7% |

المياه، هي أكثر المنشآت تفاعلا بالأوضاع الاقتصادية للدولة بشكل عام وبوضوح مناشتهم بشكل خاص حيث سجل مؤشر المنشآت العاملة بنشاط الكهرباء والغاز وإمدادات المياه، (66.7) نقطة بارتفاع قدره (2.3) نقطة عن الربع السابق، وفي المرتبة الثانية يأتي نشاط الخدمات مسجلا (26) نقطة، وفي المرتبة الثالثة تأتي المنشآت العاملة في نشاط التشييد مسجلة (25.8) نقطة، ثم الصناعة التحويلية مسجلة (22.6) نقطة، ثم نشاط التعدين واستغلال المحاجر مسجلا (20.8) نقطة بارتفاع قدره (1.2) نقطة مقارنة بالربع السابق. وأوضح نتائج المؤشر أن نحو 89.8% من المنشآت الاقتصادية لا تفصل الحصول على تمويل مصرفي خلال الربع الثاني من العام 2018 مقارنة بما نسبته 91.1% كانت في الربع السابق، نتيجة لمجموعة من الأسباب يأتي في مقدمتها، أملاك المنشآت لأرصدة داخلية كافية وتدخات نقدية طبقا لما أفادت به نحو (80.2%) من المنشآت في الربع الثاني بما يعكس حالة الاستقرار المالي لتلك المنشآت، وارتفاع قدراتها المالية، بينما يتحمل

السبب في اعتبار التمويل المصرفي التزاما إضافيا قد يرقق المنشأة طبقا لما أفاد به نحو 10.7% مقارنة بنحو 10.4% في الربع السابق. وتؤكد النتائج استقرار أوضاع المنشآت الاقتصادية وقدرتها على تحمل الأعباء المالية وتغطية التزاماتها دون اللجوء إلى الاقتراض. وعلى الجانب الآخر فإن ما نسبته 10.2% من المنشآت الاقتصادية قد حصلت على تمويل مصرفي خلال فترة الربع الثاني من العام 2018 مقارنة بنحو 8.9% في الربع الأول من العام. وفيما يتعلق بالطاقة الإنتاجية وخطط المنشآت المستقبلية لإشراك ناتج المؤشر إلى أن ما نسبته 47.1% من المنشآت لديها خطط لتوسعة الطاقة الإنتاجية لأعمالها مستقبليا لتوسعة الطاقة الإنتاجية لأعمالها وطبقا لنتائج الاستطلاع تعزز نسبة كبيرة من المنشآت الاقتصادية القيام بتوسعة نطاق أعمالها، فبالنسبة لتخطي خطط إنتاج المنشآت الحالية التي تزاوج فيها أعمالها تمثلت نسبة 57.5% من المنشآت التي لديها خطة مستقبلية لتوسعة الطاقة الإنتاجية لأعمالها، وتخطط نحو 36% لاختتاح الربع الجديدة في قطر أو في دول مجلس التعاون الخليجي، ونحو 11.8% تخطط للاستثمار

أنجز «مليون» طاوية في «8» أشهر فقط فيناء حمد يحتفل بمناولة «2» مليون حاوية اللاتنين المقبل

كتب - محمد الأندلسي

تحتفل إدارة شركة كيوتورمينلز Qterminals التي تتولى إدارة وتشغيل المرحلة الأولى من ميناء حمد، بمناولة 2 مليون حاوية في ميناء حمد وذلك يوم الاثنين المقبل الموافق 12 نوفمبر الجاري ويأتي هذا الإنجاز ليكرس حضور ميناء حمد إقليما في دولة قطر استحوذاه على حصة تصل إلى 28% من إجمالي حجم التجارة في الشرق الأوسط. وكان ميناء حمد قد احتفل بمناولة مليون حاوية مغطية في شهر مارس من العام الجاري مما يعنى تحقيق إنجاز مناولة المليون حاوية الأخرى خلال 8 أشهر فقط في الوقت الذي يواصل فيه الميناء تعزيز مساهمته في دعم التجارة بين دولة قطر

والدول المختلفة وزيادة نسبة مساهمته في حجم التجارة بدولة قطر، حيث بلغت حصته 95% فيما يتعلق بالصناعات والواردات، الأمر الذي يؤكد الدور الهام الذي لعبه ميناء حمد العالمي في دحر الحصار المفروض على قطر منذ 5 يونيو 2017. وسيد ميناء حمد تحقيق معدلات نمو متزايدة في حركة الاستيراد والتصدير لسفن أعماله، ضمن منظومة موانئ الدولة، وذلك بفضل الخطوط المباشرة الجديدة التي تم إطلاقها مع عدد من البلدان، والتي تقلل التكلفة وتختصر الوقت على المستورد، باعتبار أن المنشآت والمنتجات تأتي مباشرة من موانئ المنشآت إلى ميناء حمد، دون الحاجة إلى الموانئ الوسيطة. ويصل إجمالي تكلفة مشروع ميناء حمد بمراحله المختلفة إلى 27.5 مليار ريال، ومن المتوقع اكتمال مراحل الميناء في عامي 2020 و 2021 وقد توسع ميناء حمد في حركة الملاحة البحرية، كما عزز المكاسب الاقتصادية لدولة قطر. ويقع ميناء حمد، في مدينة مسيعبد جنوب الدوحة ويعد الميناء الأكبر من نوعه في منطقة الشرق الأوسط، ولديه القدرة على استقبال جميع أنواع السفن والبواخر بمختلف أحجامها وأوزانها، مثل سفن الحاويات وسفن السيارات وناقلات الحبوب والصلب وسفن الدحرجة، بما فيها سفن الشراة الجوية، إضافة إلى سفن البضائع العامة بمختلف أنواعها، ولديه قدرة استيعابية لحاويات المبردة من البضائع العامة بمختلف أنواعها، إضافة إلى السفن السياحية، ومحفلة للعلم والإسناد البحري ومحطة لسفن أمن السواحل، بالإضافة إلى منطقة للتفتيش الجمركي وبرج لمرافقة بمطول 110 أمتار، ومنصة لتفتيش السفن، ومرافق بحرية متعددة، وميناء إدارية، وعدد من المرافق الأخرى، مثل المستودعات والمساحد والاستراحات، وكذلك منشأة طبية، كما يحتوي الميناء على المباني الإدارية اللازمة لتشغيل الميناء.